الارتزاق في سوريا:
التجنيد الاستغلالي وإثراء الميليشيات الإجرامية

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

المركز السوري للعدالة والمساءلة

الارتزاق في سوريا:
التجنيد الاستغلالي وإثراء الميليشيات الإجرامية

المركز السوري للعدالة والمساءلة

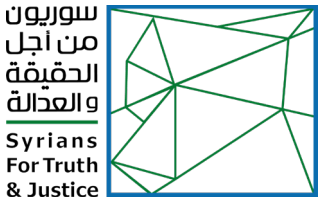

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركـز السـوري للعدالـة والمسـاءلة منظمـة سـورية، غيـر ربحيـة متعـددة مصـادر الدعـم. يتطلّـع المركـز إلـى سـوريا ينعـم فيهـا النـاس بالعدالـة واحتـرام حقـوق الإنسانية وسـيادة القانـون، حيـث يعيـش المواطنـون مـن جميـع مكونـات المجتمـع السـوري بسلام. ويعزّز المركــز عمليــات العدالــة الانتقالية والمســاءلة فــي ســوريا مــن خلال جمــع وحفــظ الوثائــق، وتحليــل البيانــات وفهرســتها، وتشــجيع النقـاش العـام حـول العدالـة الانتقالية داخـل سـوريا وخارجهـا.

للمزيد من المعلومات, تفضل بزيارة :ar.syriaaccountability.org

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا. بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسوريين تعرّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عنَ الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم. وانطلاقا من رغبتنا بتعزيز دور المجتمع المدني في سوريا، فنحن نقوم أيضاً بتنفيذ مشاريع لبناء القدرات في مجالات مختلفة، كالأمن الرقمي والمشاركة المدنية وذلك من أجل نقل مهاراتنا وخبراتنا إلى رواد التغيير في هذه المجالات.

الارتزاق في سوريا:
التجنيد الاستغلالي وإثراء الميليشيات الإجرامية
أيار/مايو 2021

يجـوز نسـخ مـواد مـن هـذا التقريـر لأغراض التدريـس أو البحـث أو لأي أغراض أخـرى غير تجاريـة، مـع إسـناد مناسـب. ولا يجوز استنسـاخ أي جـزء مـن هـذا التقريـر بـأي شـكل مـن الأشكال لأغراض تجاريـة دون الحصـول على إذن رصيـح مـن مالـك حقـوق الطبـع والتوزيـع.

صورة الغلاف - عرض عسكري يضم مقاتلين من فرقة الحمزة وهي أحد فصائل الجيش الوطني السوري التي قامت بتجنيد المرتزقة ومتهمة بالعديد من انتهاكات حقوق الإنسان، 2017، © الجيش الوطني السوري، الفيلق الثاني

جدول المحتويات

الملخّص التنفيذي ٢

مقدّمة ونظرة عامة على منهجية البحث ٤

الخلفيـة: الـشركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة، والجيـش الوطنـي السـوري، ومسـؤولو دول أجنبيـة ٧

التجنيد الاستغلالي: النازحون والأطفال والحوافز الهشة ١١

النازحون ١٢

الأطفال الجنود ١٣

حوافز هشّة ١٤

الاسـتغلال: سرقـة الأجـور والتجنيـد القـسري والانتهـاكات في الخـارج ١٧

سرقة الأجور ١٨

التجنيد القسري والانتهاكات في الخارج ١٩

الاحتيال على العائلات ٢٠

التحليل السياسي والقانوني والتوصيات ٢٣

الاقتباسات ٢٦

عرض عسكري يضم مقاتلين من فرقة الحمزة، أحد فصائل الجيش الوطني السوري التي قامت بتجنيد المرتزقة ومتهمة بالعديد من انتهاكات حقوق الإنسان، 2017، © الجيش الوطني السوري، الفيلق الثاني

أولاً: الملخّص التنفيذي

١. الملخّص التنفيذي

يستند هذا التقرير إلى بحث ميداني جديد حول تجنيد المرتزقة السوريين للقتال في نزاعات خارجية في عام ٢٠٢٠. ويناقش العلاقة بين اقتصاديات الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والنزاعات الخارجية، من خلال توثيق ثلاث ظواهر تتجلّى في تجنيد المرتزقة السورين: التجنيد الاستغلالي، واستغلال اليد العاملة، والاحتيال على العائلات. وإنه بمثابة تحديث لتحليل نُشِر سابقاً من قبل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) والمركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) بشأن تجنيد المرتزقة السوريين من قبل أطراف خارجية. وعلى الرغم من أن التقرير ركّز على تجنيد الحكومة التركية لمرتزقة سوريين للنزاعات الدائرة في ليبيا وناغورنو كاراباخ (حيث كانت الأكثر نشاطاً في التجنيد)، يشير التقرير أيضاً إلى الحالات التي شاركت فيها أطراف أخرى في هذه الممارسة، بما في ذلك حكومات سوريا، وروسيا، وليبيا، وأذربيجان. وتم تنظيم التقرير حسب الممارسات المشار إليها أعلاه وليس على أساس المنطقة الجغرافية، حيث كشفت البحوث الميدانية عن ديناميكيات مماثلة عبر النزاعات المختلفة التي كان المرتزقة السوريون طرفاً فيها. وبعد تقديم التفاصيل والشهادات والتحليلات المتعلقة بكل موضوع، يختتم التقرير بمجموعة من التحليلات السياسية والقانونية والتوصيات.

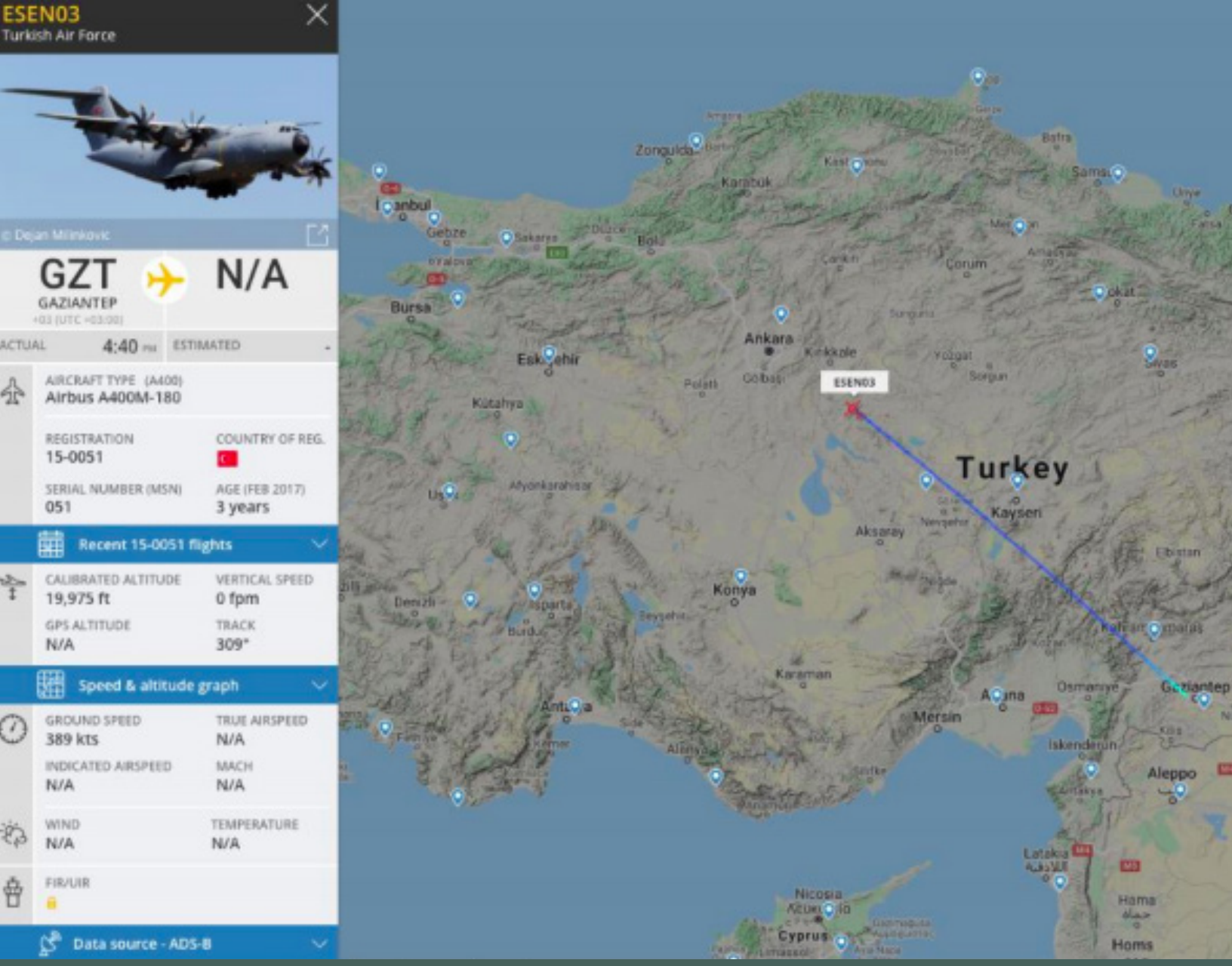

مسار رحلة طائرة عسكرية تركية في يوم 22 أيلول/ سبتمبر 2020، متجهة إلى الحدود التركية-السورية على الأرجح بغرض نقل المرتزقة السوريين إلى آذربيجان، 2020، © موقع فلايت رادار 24

ثانياً: مقدّمة ونظرة عامة على منهجية البحث

٢. مقدّمة ونظرة عامة على منهجية البحث

انتشرت تقارير عن تجنيد المرتزقة السوريين للقتال في النزاعات الخارجية على نطاق واسع في وسائل الإعلام الدولية على مدى السنوات العديدة الماضية. حيث ركّزت التقارير المبكّرة على وجود مقاتلين سوريين في النزاع الليبي بعد أن اتّضح في عام 2019 أن الشركة العسكرية والأمنية الخاصة الروسية (مجموعة فاغنر) نسّقت مع الحكومة السورية لجلب آلاف الجنود السوريين لمساعدة المشير خليفة حفتر المدعوم من روسيا، والجيش الوطني الليبي الذي يقوده. وأدّى الهجوم الذي شنّه حفتر في نيسان/أبريل 2019 ضد الأراضي الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا إلى إجبار تركيا على إعادة نشر قواتها بالوكالة في الجيش الوطني السوري (SNA) لغرض التصدّي لقوات حفتر. وفي الأساس، كانت تركيا قد قامت بتمويل وتوجيه الجيش الوطني السوري إلى سياق النزاع السوري ضد كل من قوات الحكومة السورية وقوات قادها الأكراد مثل وحدات حماية الشعب (كما حدث في حملة غصن الزيتون لعام 2018). ولكن في أواخر عام 2019 ومطلع عام 2020، بدأت تركيا استخدام الجيش الوطني السوري خارج السياق السوري. وخلال هذه الفترة، أفادت مصادر صحفية دولية بوصول عدة آلاف من مقاتلي الجيش الوطني السوري إلى ليبيا، حيث نجحوا في صدّ هجوم حفتر ودافعوا عن الترتيبات الاقتصادية التي أقامتها تركيا مؤخراً مع حكومة الوفاق الوطني.[1] وغادر العديد من مقاتلي الجيش الوطني السوري ليبيا بعد ذلك، على الرغم من بقاء بعضهم أثناء المحاولات المتتالية لوقف إطلاق النار والشروع المؤقت في محادثات السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

لجأت تركيا مرة أخرى إلى الارتزاق على أمل تكرار نجاحها الواضح في ليبيا، في خضمّ تصعيد في النزاع طويل الأمد بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ ذي العرقية الأرمنية والذي يتمتع بحكم ذاتي. وخلال شهر أيلول/سبتمبر 2020، قامت تركيا بحملة تجنيد لاستقطاب مئات المقاتلين السوريين إلى ناغورنو كاراباخ بهدف تعزيز القوات الأذربيجانية في محاولتها الناجحة في نهاية المطاف لاستعادة الإقليم.[٢] وفي نفس الفترة، وصل الكثير من الأفراد إلى ناغورنو كاراباخ ليقاتل إلى جانب أرمينيا. كان الكثير منهم أرمن مقيمين في الخارج ووصلوا بشكل تطوعي، ولكن في نفس الوقت أفادت مصادر صحفية بأن روسيا استمرت في التنسيق مع الحكومة السورية لغرض تحويل المقاتلين من الجيش العربي السوري - ربما لدعم القوات الأرمنية.[٣]

ويجب النظر إلى انتشار المرتزقة السوريين في ليبيا وناغورنو كاراباخ، سواء من قبل الحكومة التركية أو الروسية، في ضوء ظاهرتين أوسع نطاقاً: الأولى هي تنامي شعبية ظاهرة الارتزاق بين القوى الإقليمية والدولية كوسيلة لاستبدال التكاليف المادية والسياسية للتدخل العسكري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بجنود مرتزقة. حيث صدرت تقارير من مصادر إعلامية محلية وغربية عن هذه الممارسة في مجموعة من النزاعات في المنطقة، بما في ذلك في أفغانستان والعراق، حيث اعتمدت الولايات المتحدة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة متعددة الجنسيات لتنفيذ العمليات العسكرية؛[٤] وفي سوريا، حيث أرسلت روسيا جنوداً شيشانيين للقتال ضد قوات المعارضة؛[٥] وفي اليمن، حيث تواصل الإمارات

استخدام مقاتلين سودانيين.[٦] وقد أثارت هذه الظاهرة نقاشاً وقلقاً واسعين بشأن صعوبة مساءلة المرتزقة – وكذلك الدول التي تتعاقد معهم – عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.[٧]

وإن الظاهرة الثانية هي مصدر قلق مباشر لمنظمات حقوق الإنسان السورية: حيث أن المعاناة الإنسانية في جميع أنحاء سوريا تجعل من الارتزاق أحد الخيارات المجدية الوحيدة للتعويض المادي لجيل كامل من الشباب السوريين الذين نشأوا في ظروف حرب طويلة ونزوح. وبدلاً من التركيز على الالتزامات الأيديولوجية المزعومة للمقاتلين والتي تظهر عادةً في التحليلات الجيوسياسية للمرتزقة السوريين، نسلط الضوء هنا على حالة الشعور باليأس المادي بين المقاتلين وعائلاتهم الذي دفع الكثيرين للتسجيل من أجل القتال في الخارج. وكثيراً ما ازدادت حدة هذه الأوضاع بسبب الطبيعة الاستغلالية لتجنيد المرتزقة وتعويضهم. ومن المهم توثيق اقتصادات الحرب هذه بالنظر إلى أن هذا التجنيد الاستغلالي للمرتزقة قد أثرى وزاد من قوة بعض أكثر الفصائل الإجرامية التي يتألف منها الجيش الوطني السوري. وبالتالي، فإن الجهود المبذولة لمنع الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان في سوريا ستدعمها جهود موازية لمساءلة تلك الفصائل، ومساءلة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والدول التي تعتمد عليها، عن الانتهاكات التي ترتكبها في الأراضي التي يتم إرسالها إليها.

تم إجراء البحث لهذا التقرير بشكل أساسي لغرض تقارير «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» حول المرتزقة السوريين في نزاعات معينة. واستندت هذه التقارير إلى تحقيقات الطب الشرعي الرقمي لتوثيق الحركة المادية للمقاتلين السوريين إلى ليبيا وناغورنو كاراباخ، بالإضافة إلى عشرات المقابلات الرقمية والشخصية في الميدان التي أجريت بين نيسان/أبريل ٢٠٢٠ وآذار/ مارس ٢٠٢١ مع أفراد لديهم معرفة مباشرة بديناميكيات التجنيد والقتال والتعويضات. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بالنظر في معلومات مفتوحة المصدر وتقارير صحفية ذات الصلة بالموضوع.

خريطة تظهر المكاسب الإقليمية التي حققتها القوات الأذربيجانية في الصراع في ناغورنو كاراباخ، مع دعم من المرتزقة السوريين، 2020 © ويكيميديا كومونز

ثالثا: الخلفية: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والجيش الوطني السوري، ومسؤولو دول أجنبية

٣. الخلفية: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والجيش الوطني السوري، ومسؤولو دول أجنبية

على مدار العام الماضي، بدايةً في ليبيا ثم في ناغورنو كاراباخ، استمرّ تجنيد تركيا للمرتزقة السوريين من خلال الميليشيات المحلية والشركات العسكرية والأمنية الخاصة المسجلة رسمياً تحت إشراف دقيق من السلطات التركية في شمال غرب سوريا. حيث تولى قادة الميليشيات في الجيش الوطني السوري مَهمّة تجنيد مقاتلين على الأرض بينما كانوا لا يزالون يتلقون التمويل والتوجيه العام من شركة سادات للاستشارات الدفاعية، التي تحتفظ هي نفسها بعلاقات وثيقة مع قادة سابقين وحاليين في الجيش التركي.[٨] ونمت العلاقة بين الجيش الوطني السوري وشركة سادات والجيش التركي بناءً على تاريخ التدخلات التركية المتتالية في النزاع السوري، لاسيما عمليّتي درع الفرات وغصن الزيتون في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩. حيث كان مؤسس شركة سادات، عدنان تانري فيردي، قد مارس ضغوطاً صريحة من أجل هاتين العمليتين، اللتين شهدتا قيام تركيا بالإشراف على نشر مقاتلي الجيش الوطني السوري بشكل علني إلى جانب قواتها المسلحة. وفي نفس العامين، أقامت شركة سادات علاقات تجارية مع ذات الجهات العسكرية الليبية التي شكّلت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، مما مهّد لدورها في نقل مقاتلي الجيش الوطني السوري إلى ليبيا اعتباراً من أواخر عام ٢٠١٩ فصاعداً. وكانت شركة سادات مسؤولة عن النقل الجوي الدولي للمرتزقة بمجرد عبورهم إلى الأراضي التركية عبر معبر «حوار كلس» الحدودي، وقيادة هؤلاء المرتزقة في العمليات القتالية في ليبيا بنفسها. ولعبت شركة سادات دوراً مماثلاً في تعبئة المرتزقة للنزاع في ناغورنو كاراباخ، وبشكل أساسي من خلال نقل مقاتلي الجيش الوطني السوري على متن طائرات عسكرية من غازي عنتاب إلى قواعد جوية بالقرب من أنقرة واسطنبول ثم إلى مناطق القتال؛ وبعد ذلك، الإشراف على نشرهم بالتعاون مع المسؤولين العسكريين الأذربيجانيين.[٩] وفي تصريحات عامة لوسائل الإعلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أقرّ مسؤولو الجيش الوطني السوري بأن الحكومة التركية ضغطت من أجل التجنيد للقتال في ليبيا، لكنهم نفوا أن يكون الأمر كذلك في الفترة التي سبقت ناغورنو كاراباخ؛[١٠] حيث ألمحوا فقط إلى دور «شركات أمنية تركية» لم يذكروها بالاسم في تجنيد مرتزقة سوريين أفراد، وليس فصائل كاملة تابعة للجيش الوطني السوري على هذا النحو. وفي هذا الصدد، من المهم ملاحظة أنه في النصف الأخير من عام ٢٠٢٠، ذكرت مصادر الجيش الوطني السوري بالفعل وجود اجتماعات شهرية بين قادة فصائل الجيش الوطني والسلطات العسكرية والاستخباراتية التركية في بلدات مختلفة في شمال غرب سوريا. ولكن نظراً للروابط الوثيقة بين شركة سادات وشخصيات رفيعة المستوى من حزب العدالة والتنمية في الأجهزة العسكرية والسياسية التركية (على رأسهم أردوغان نفسه)، فإن هذا لا يشير إلى أن دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مثل شركة سادات قد تضاءل.

على الأرض في شمال غرب سوريا، لعبت فصائل الجيش الوطني دوراً جوهرياً في عملية التجنيد الأولية. وإلى حدٍ ما، فإن هذه العلاقة تحاكي الدور البارز الذي لعبه الجيش الروسي نفسه في إعادة انتشار قوات الحكومة السورية في مناطق القتال في

الخارج، بدايةً إلى ليبيا ثم إلى ناغورنو كاراباخ. وفي الوقت نفسه، يعمل مرتزقة الجيش الوطني السوري جنباً إلى جنب مع المؤسسات والقوات المسلحة لدول أخرى مثل ليبيا. وعلاوة على ذلك، تم جذب جهات فاعلة من خارج الجيش الوطني السوري أيضاً إلى اقتصادات الحرب التي تطورت حول عمليات التجنيد والتوريد العسكرية.

وتمت إدارة تجنيد تركيا للمرتزقة السوريين للقتال في ليبيا في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وللقتال في ناغورنو كاراباخ بشكل عام من خلال قادة فصائل الجيش الوطني السوري الذين يحتكرون فيالق معينة داخل الجيش الوطني السوري. ووفقاً لضابط رفيع المستوى في الجيش الوطني السوري، يخضع التجنيد من الفيلق الأول لسيطرة محمد جاسم (أبو عمشة) من لواء سليمان شاه. ويسيطر على التجنيد من الفيلق الثاني والثالث فرقة السلطان مراد وفرقة الحمزة ولواء المعتصم. وتشمل الفصائل الأخرى المهمة في التجنيد فيلق المجد وفيلق الشام. وكما أوضح مركز جامعة كولومبيا لدراسة حقوق الإنسان في استعراضه العام للنزاع في ناغورنو كاراباخ، يحمل قادة هذه الفصائل سجلاً فظيعاً في مجال حقوق الإنسان: حيث يشمل سجل أبو عمشة ولواء سليمان شاه الاغتصاب والنهب ومصادرة الممتلكات؛ وفهيم عيسى وفرقة السلطان مراد التعذيب وقصف المدنيين؛ وسيف بلود وفرقة الحمزة الاختطاف.[١١] وتتوافق هذه الفظائع مع السلوك العام للجيش الوطني السوري الذي أشارت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الأخير عن الوضع في سوريا.[١٢]

وغالباً ما يتم التسجيل الرسمي للمقاتلين للعمل كمرتزقة في الخارج في مقر هذه الفصائل. وبحسب تقارير، فقد حصل كل من هذه الفصائل على ١٠٠ ألف دولار أمريكي مقابل عملها في التجنيد. وأكّد مقاتل في لواء الوقاص تحدّث معه باحثونا الميدانيون قبل مغادرته إلى ليبيا في مطلع تموز/يوليو أن الأجور المعروضة في فترة التجنيد هذه كانت مشابهة إلى حد كبير للأجر الذي يُقال بأنه كان يُدفع في ليبيا في وقت سابق من العام: ٢,٥٠٠ دولار شهرياً، وهذا لا يشمل المكافآت والتعويضات في حالة الإصابة أو الوفاة. وكان النطاق الرسمي للرواتب الشهرية المتاحة للمقاتلين في ناغورنو كاراباخ أقل قليلاً (١,٥٠٠–٢,٠٠٠ دولار أمريكي) ولكنه في الواقع كان أقل من ذلك، كما نوضّح أدناه، بسبب السرقة الممنهجة للأجور وقنوات التجنيد عن طريق السماسرة. واستمر التجنيد من أجل ليبيا حتى بعد أن هدأت الأعمال العدائية بين حكومة الوفاق الوطني وقوات حفتر إلى حد ما. وكما

مقاتلو الجيش الوطني السوري يرتدون زي حراسة الحدود الأذربيجانية، وفق تحقق خبراء التحقيق الرقمي، © سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

قال ضابط في الشرطة العسكرية في عفرين لباحثينا الميدانيين، سعت تركيا إلى توفير تدريب تقني لقوات الجيش والشرطة الليبية من خلال تجنيد الضباط الذين انشقوا عن الجيش العربي السوري للعمل بصفة استشارية وليس بصفة قتالية. وحسب ما قال أحد المقاتلين البالغ من العمر ٦٠ عاماً، والمهجر أساساً من محافظة حماة لباحثينا الميدانيين في آذار/مارس ٢٠٢١، «ومع مرور الوقت بدأت السلطات الليبية تدفع الأجور إلى فصائل الجيش الوطني السوري بينما قد لعبت الشخصيات العسكرية التركية دورا أكثر تدريبا واستشارة».

وبالإضافة إلى فصائل الجيش الوطني وضباط الجيش العربي السوري المنشقين، سعت تركيا أيضاً إلى الاستعانة بعناصر من الشرطة الحرة في عفرين للعمل جنباً إلى جنب مع سلطات إنفاذ القانون الليبية. ووفقاً لمسؤول في الشرطة الحرة في عفرين التقى به باحثونا الميدانيون، كان هناك نوعان من العروض المقدمة لأعضاء الشرطة الحرة في عفرين: إما توقيع عقد للذهاب إلى ليبيا بشكل فردي لمدة تصل إلى عام، أو المغادرة إلى ليبيا بشكل دائم مع عائلاتهم، وسيحصل جميعهم على الجنسية الليبية. وأخبَرَنا مسؤول الشرطة الحرة في عفرين ما يلي:

> «كشرطة [في سوريا]، نخضع تماماً لسلطة تركيا فيما يتعلق بالرواتب والمهام والتعيينات. وطُلب منا إرسال وحدات للعمل كشرطة في ليبيا إلى جانب حكومة الوفاق الوطني، وإرساء الأمن في المدن الخاضعة لسيطرتها. علماً بأن الذهاب إلى هناك طوعي، بعقود مدتها ستة أشهر أو سنة؛ أو على أساس دائم، وهذا شرط للحصول على الجنسية الليبية. وغادر حوالي ٦٠٠ عنصر من الشرطة الحرة [إلى ليبيا] على دفعتين، حيث غادرت الأولى في ٢٤ حزيران/يونيو، ٢٠٢٠ والثانية في ١٧ تموز/يوليو، ٢٠٢٠؛ ومن بين هؤلاء، غادر حوالي ٢٠ رجلاً مع عائلاتهم بأكملها. وتوزّعت مهامهم على أفرع الشرطة المدنية والجنائية والنقل وحفظ السلام. وتلقّى هؤلاء الضباط تدريباً في أكاديمية الشرطة في طرابلس إلى جانب الشرطة الليبية قبل تكليفهم بمهام. ويقعون بالكامل ضمن اختصاص وزارة الداخلية الليبية.»

وبهذه الصفة، وبموافقة مسؤولي الدولة الليبية، يلعب هؤلاء المرتزقة السوريون تحديداً أدوار فعالة في ليبيا. وينطبق الأمر نفسه على النساء السوريات اللواتي تم إحضارهن إلى طرابلس لتقديم التدريب لعناصر الشرطة النسائية الليبية وأفراد الطواقم الطبية الليبية. وتنص عقود تدريب العاملات في المجال الطبي والشرطة النسائية على منحهم راتب شهري قدره ٢,٥٠٠ و٢,٠٠٠ دولار أمريكي، على التوالي.

ويعرّف البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف في المادة ٤٧ المرتزق على أنه أي شخص: «(١) يجري تجنيده خصيصاً ليقاتل في نزاع مسلح؛ (٢) يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية؛ (٣) ويحفزه أساساً الرغبة في تحقيق مغنم شخصي؛ (٤) ليس من رعايا طرف في النزاع أو متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع؛ (٥) ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع. (٦) ليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة». وكما يوضّح هذا التقرير، فإن الوجود الأساسي للمقاتلين السوريين في ليبيا وأذربيجان يلبّي كل من هذه المتطلبات وينتهك القانون الدولي كما ورد في «وثيقة مونترو». ومع ذلك، كما توضّح الأقسام التالية، فإن واقع الارتزاق في سوريا خلال العام الماضي كان أكثر انتهازية واستغلالاً وتدميراً للسوريين مما قد توحي به الصور الرسمية.

مقاتلون سوريون أسرهم الجيش الوطني الليبي المدعوم من روسيا © إعلام الجيش الوطني الليبي

رابعاً: التجنيد الاستغلالي: النازحون والأطفال والحوافز الهشة

٤. التجنيد الاستغلالي: النازحون والأطفال والحوافز الهشة

النازحون

في الاستفادة من عمولات التجنيد، اعتمد قادة الجيش الوطني السوري على الظروف الإنسانية المتردية في شمال غرب سوريا التي تجعل الارتزاق خياراً جذاباً للعديد من السكان. كما قال مقاتل من الجبهة الشامية لباحثينا الميدانيين، كانت الظروف المعيشية السيئة، وليس أي التزام أيديولوجي، هي التي دفعته إلى التسجيل للقتال في أذربيجان: «لدي الكثير من الأطفال، وكبرت بناتي دون أن أتمكن من إعالتهن. [هنا في سوريا] تدفع لي الجبهة الشامية ٤٠٠ ليرة تركية فقط كل ٥٠ يوماً، لذلك قررت الذهاب إلى أذربيجان لتأمين حياة محترمة وكريمة لعائلتي».

وإن أحد الأسباب التي جعلت التجنيد استغلالياً للغاية ينبع من اعتماد قادة الجيش الوطني السوري على شبكة من السماسرة، الذين يعملون كوسطاء بينهم وبين المجندين الأفراد. حيث ينشط هؤلاء السماسرة بشكل خاص في تجنيد المقاتلين أو المدنيين غير المنتسبين إلى فصيل معين. وشرح لنا أحد السماسرة الذين سجّلوا مقاتلين لأذربيجان قائلاً:

> «يمكن للراغبين في الذهاب إلى أذربيجان التسجيل مباشرة في أحد مقرات فرقة السلطان مراد أو فيلق المجد في مناطق عملية غصن الزيتون؛ أو من خلال الأشخاص الذين تربطهم علاقات قوية بالمخابرات التركية. وفي إدلب ومخيمات النازحين، فإن فيلق الشام هو المسؤول الأول عن عملية التسجيل: حيث يأتي مدنيون وعسكريون بشكل فردي أو في مجموعات إلى مراكز التسجيل، ويعطوا بياناتهم الشخصية وأرقام هواتفهم، ليتم التواصل معهم في وقت لاحق.»

كان التجنيد إلى أذربيجان من داخل مخيمات النازحين متسقاً مع الممارسات السابقة التي استخدمتها تركيا للحصول على مقاتلين مرتزقة. إذ قبل الشروع في عملية التجنيد للنزاع في أذربيجان، أفادت تقارير بأن تركيا كانت تستعين بسماسرة لتجنيد مقاتلين للنزاع الليبي من مخيمات النازحين في إدلب؛ وكانوا يتلقّون ما بين ١٠٠ و٣٠٠ دولار أمريكي لكل مجموعة مقاتلين يتمكنون من تجنيدهم.[١٣] كما استمر تجنيد المرتزقة لليبيا ما بعد النزاع في مخيمات النازحين. حيث كانت تركيا تبحث عن ضباط انشقّوا عن الجيش السوري للعمل في ليبيا كمدربين عسكريين. وينتمي بعض هؤلاء الضباط إلى الجيش الوطني السوري، بينما رفض آخرون في السابق الانضمام إلى الجيش الوطني السوري وكانوا يقيمون في مخيمات اللاجئين في تركيا.

وسط ممارسات التجنيد التي تتم عن طريق السماسرة، كان الخداع شائعاً.[١٤] على سبيل المثال، تحدّث باحثونا الميدانيون مع رجل يُدعى أبو سامر، والذي أوضح لباحثينا الميدانيين قائلاً: «لقد سجلتُ للقتال في أذربيجان مع ابني سامر البالغ من العمر ١٨ عاماً، وذلك بسبب ظروفنا المعيشية السيئة. ولقد زعموا أن مهمتنا هناك ستكون حماية القواعد التركية، لكننا اكتشفنا بعد ذلك أن هذا لم يكن صحيحاً في الواقع وأنهم سيأخذوننا للمشاركة في القتال؛ لهذا السبب قررنا أنا وابني عدم الذهاب».

الأطفال الجنود

جنّدت فصائل وسماسرة الجيش الوطني السوري بعضاً من أكثر الفئات الضعيفة من بين أفراد المجتمع السوري للقتال كمرتزقة في الخارج، بمن فيهم الأطفال.[١٥] وتتبع هذه الممارسة الوجود طويل الأمد للأطفال الجنود في الجيش الوطني السوري.[١٦] وبحسب شاهد تحدث مع باحثينا الميدانيين، فإن الأفراد من فرقة السلطان مراد (مثل حميدو الجحيشي) هم من يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن تجنيد الأطفال. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٠، أعرب خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة عن خشيتهم بشأن تجنيد مقاتلين دون سن ١٨ عاماً في ليبيا؛[١٧] وجاء ذلك على الرغم من الحظر العلني المؤقت الذي فرضته الحكومة السورية على تجنيد الأطفال.[١٨] وفي الواقع، على الرغم من أن الانتقادات الدولية أجبرت تركيا والجيش الوطني السوري على إعادة الأطفال الجنود من ليبيا وفرض متطلبات عُمرية أكثر صرامة في حملة التجنيد للقتال في ناغورنو كاراباخ، فقد استمرت ممارسة تجنيد الأطفال منذ ذلك الحين. ومع ذلك، فقد أشار أشخاص آخرون تمت مقابلتهم إلى أن الخلافات اندلعت مؤخراً في حزيران/يونيو ٢٠٢٠ بين وفي أوساط الحكومة التركية وفصائل الجيش الوطني السوري حول استمرار تجنيد الأطفال (على سبيل المثال، ألوية سليمان شاه وصقور الشام). واكتشفنا وجود أدلة أخرى على تجنيد الأطفال في مقابلة مع عائلة مقاتل من فرقة الحمزة يدعى ع. عثمان، الذي قُتل في ليبيا في مايو ٢٠٢٠ عن عمر يناهز ١٩ عاماً، ولكن تم تجنيده في البداية في الفصيل عندما كان لا يزال قاصراً. وأخبرنا أحد أفراد عائلة عثمان أن «والدته المسكينة تلقّت خبر وفاته بصعوبة بالغة. حيث كان قد اتصل معها مرتين من ليبيا ليخبرها أنه سيؤمّن لها حياة أفضل».

كما تضمّن تجنيد روسيا للمرتزقة السوريين لنشرهم في ليبيا وناغورنو كاراباخ ديناميكيات مماثلة فيما يتعلق بالسمسرة والخداع. وعلى الرغم من أن الفيلق الخامس التابع للجيش العربي السوري والذي أنشأته روسيا هو مصدر مهم للحصول على مقاتلي المرتزقة، فقد اضطرت القوات الروسية إلى الاعتماد على سماسرة في المحافظات ونُخب قَبَلية. وإن هذا هو الحال بشكل خاص في محافظتي حمص ودير الزور. حيث تحدّث باحثونا الميدانيون مع أفراد عسكريين ومدنيين أشاروا إلى سماسرة مثل س. الحربي في شرق حمص وعبد المعطي من قوات الدفاع الوطني في تدمر، وكذلك شيوخ قبائل في دير الزور مثل ف. الحدّار من قبيلة بني خالد. وبحسب نقيب في الفيلق الخامس، فإن هؤلاء الأشخاص أعلنوا عن عقود المرتزقة في مناطقهم نيابة عن الفيلق الخامس وأوصوا بقوائم المجندين للقوات الروسية. وعرضت العقود رواتب تتراوح بين ١,٠٠٠ و٢,٠٠٠ دولار أمريكي حسب تخصص المقاتل، ولكن بدون تعويض عن الإصابة أو الوفاة. ويتم الدفع إما مباشرة للمجنّدين أو للسماسرة (الذين يقتطعون عمولة). وتم نقل المجنّدين إلى قاعدة حميميم الجوية التي تديرها روسيا في اللاذقية ليُنقلوا بالطائرة إلى أرمينيا. واعترف نقيب الفيلق الخامس لباحثينا الميدانيين أن أولئك الذين تم تجنيدهم للقتال في ليبيا ثم تم إعادة توجيههم إلى ناغورنو كاراباخ «لم يتم إبلاغهم بالكامل بتفاصيل العملية» ولم يكونوا على علم بأن مهام عملهم قد تغيرت بشكل كبير. يبقى الدور الدقيق للسوريين الذين جلبتهم روسيا إلى ناغورنو كاراباخ غير واضح. على الأقل بعض المقاتلين، مثل عضو قوات الدفاع الوطني السوري البالغ من العمر ٢٨ عاماً تحدث مع باحثينا الميدانيين، كانوا مسؤولين حراسة المرافق العسكرية واللوجستية. ولكن نظرا إلى أن بعض المقاتلين كانوا قد يؤدون وظيفة المرتزقة في ليبيا سابقا، ربما كان لهم دور مماثل وبشكل مقصود في ناغورنو كاراباخ. وما يؤكد ذلك هو شهادة عائلات السوريين الذين جلبتهم روسيا إلى ناغورنو كاراباخ والذين لقوا حتفهم في القتال هناك لاحقا، كما يناقَش في هذا التقرير فيما بعد.

حوافز هشّة

ليس الخداع الأداة الوحيدة المستخدمة لتأمين عمل المرتزقة السوريين: فهناك أيضاً العديد من الحوافز الهشة وغير القانونية التي يتم تقديمها لحثّ السوريين على القيام بأعمال خطرة. وأهمها الوعد بمنح جنسية أجنبية، وخاصة فرصة حصول المقاتلين وعائلاتهم على الجنسية التركية و/أو الليبية من خلال عملية التجنيس القانوني. وتوجد سابقة لهذا الاستخدام السياسي للتجنيس في النزاع السوري. ففي سياق تدخلاتها المتكررة في شمال غرب سوريا، عرضت الحكومة التركية الجنسية على بعض أعضاء الفصائل المسلحة الذين شكلوا في نهاية المطاف الجيش الوطني السوري. وفي كثير من الحالات، كان هؤلاء قادة لفصائل معينة وينحدرون من العرق التركماني، بينما في حالات أخرى، كانت عائلات مقاتلي الجيش الوطني الذين قتلوا في القتال في سوريا هم مَن قيل إنهم مُنِحوا الجنسية التركية.[١٩] وحدث ذلك في السياق الأوسع لإصدار الحكومة التركية الجنسية لعشرات الآلاف من اللاجئين السوريين الموجودين في البلد بموجب قانون الجنسية الاستثنائية لعام ٢٠١٧.

وعادت عروض منح الجنسية إلى الظهور في العام الماضي مع تحرك تركيا لنشر سوريين في نزاعات خارجية على مدار العام الماضي. وفي حملة التجنيد للنزاع الليبي التي بدأت في أواخر عام ٢٠١٩، يبدو أن تفاصيل هذه العروض قد اختلفت باختلاف الرتبة العسكرية وفصيل الجيش الوطني السوري المشارك تحديداً. حيث عُرض على بعض المقاتلين من الرتب المتدنية، مثل أولئك في فرقة السلطان مراد، الجنسية التركية مقابل الذهاب إلى ليبيا، بينما كان من المقرر منح الجنسية التركية لعائلات مقاتلين، من بينهم مقاتلون في الجبهة الشامية، في حالة وفاتهم في القتال. وقد بدأت عائلة مقاتل واحد على الأقل لقي حتفه من قرية شران بمنطقة عفرين إجراءات الحصول على الجنسية التركية. ولكن في الأشهر الأخيرة، أفادت تقارير أن عائلات المقاتلين الذين قُتلوا في ليبيا لم تحصل على الجنسية التركية التي وُعدت بها. وكان هذا هو حال عائلة أحد المرتزقة الذين جندتهم فرقة الحمزة رغم كونه دون الثامنة عشرة من عمره.

وعرضت فصائل الجيش الوطني السوري مرة أخرى الجنسية التركية إلى جانب رواتب متدرجة ومكافآت لحثّ المقاتلين السوريين على المشاركة في النزاع الدائر في إقليم ناغورنو كاراباخ. حيث قال أحد المقاتلين المتمركزين في ناغورنو كاراباخ مع فرقة السلطان مراد لباحثينا الميدانيين،

> «عرضوا علينا راتباً شهرياً يتراوح بين ١,٥٠٠ و٢,٠٠٠ دولار أمريكي، وفقاً لتخصص المقاتل، بالإضافة إلى تعويض قدره ٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي في حالة الوفاة، و٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي في حالة تعرّض المقاتل لبترٍ في أحد أطرافه أو لإعاقة، و١٥,٠٠٠ دولار أمريكي في حالة تعرّضه لإصابة خطيرة (بدون بتر)؛ هذا إلى جانب وعود بمنح الجنسية التركية لعائلات القتلى، رغم أننا لا نعرف مدى صدق هذه الوعود.»

وحتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، لم نتمكن من التحقّق ما إذا كان المقاتلون الذين ذهبوا إلى ناغورنو كاراباخ أو عائلاتهم قد حصلوا على الجنسية التركية فعلاً. وبالنظر إلى الاحتيال المنهجي الذي تعرّض له مقاتلو الجيش الوطني السوري من قبل قادة الفِرَق وسماسرة التجنيد، ينبغي إجراء مزيد من التحقيق في هذا الأمر.

وبالإضافة إلى الجنسية التركية، عُرِض على المرتزقة الجنسية الليبية أيضاً. ولقد وثقنا هذه الممارسة على وجه التحديد فيما يتعلق بعناصر الشرطة الحرة في عفرين الذين انتقلوا إلى ليبيا لتقديم الخدمات الأمنية نيابة عن حكومة الوفاق الوطني وجلبوا عائلاتهم معهم. وإن أولئك الذين غادروا مع عائلاتهم حصلوا على الجنسية الليبية على الفور. وأشار أحد عناصر الشرطة الحرة في عفرين الذي قبل عرض الانتقال الدائم والجنسية له ولعائلته إلى التدخل

عناصر الشرطة الحرة في عفرين في داخل طائرة عسكرية تركية تنقلهم من تركيا إلى مدينة مصراتة الليبية لغرض الخدمة في قوات حفظ الأمن الليبية التابعة لوزارة الداخلية الليبية، حزيران/ يونيو 2020 © سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

المباشر لمؤسسات الدولة الليبية في هذه العملية. وبحسب إفادات قُدّمت إلى باحثينا الميدانيين، فقد كان هذا الشخص من بين «حوالي ١٥٠ من عناصر الشرطة المدنية [الشرطة الحرة في عفرين] الذين وصلوا إلى طرابلس في ٢٤ تموز/يوليو، ٢٠٢٠ وحصلوا على الجنسية الليبية وجميع وثائق الهوية الشخصية ذات الصلة». وتابع ليشرح كيف أن «هناك ليبي يتولى الإجراءات المتعلقة بنقل الوثائق من مصلحة الأحوال المدنية في المبنى الرئاسي بطرابلس. حيث تذهب الوثائق والجوازات الليبية أولاً إلى السجل المدني في منطقة الهضبة، قبل المصادقة عليها من قبل فتحي باشاغا وزير الداخلية في حكومة فايز السراج». وعلى الرغم من أن مجندي الشرطة الحرة في عفرين هم مواطنون ليبيون قانونياً ويعملون تحت إشراف وزارة الداخلية الليبية، إلا أننا نعلم بأنهم وعائلاتهم ما زالوا معزولين إلى حدٍ ما كمجتمع في منطقة سكنية سورية أقيمت في حي نخبة الديار في منطقة صلاح الدين جنوب طرابلس، والتحق أطفالهم الآن بمدارس ليبية خاصة مجاناً. ويتلقّى عناصر الشرطة الحرة في عفرين أنفسهم رواتب شهرية قدرها ٥,٠٠٠ دينار ليبي وتأمين صحي وتعليم مجاني لأطفالهم في مدرسة المنهج القديم المحلية.

وقد تم تقديم عروض مماثلة للسوريات اللاتي تم استقدامهن وتجنيدهن للعمل في المجال الطبي وتدريب الشرطة في ليبيا. قالت امرأة تحدثت إلى باحثينا الميدانيين، هـ هـ، إنها تلقت في أيار/ مايو ٢٠٢٠ تدريباً طبياً في تركيا في مستشفى أنطاليا الحكومي، إلى جانب ١٥ امرأة سورية أخرى

وبمساعدة من الهلال الأحمر التركي. وعلى الرغم من أنهن تلقّين تعليمات في البداية لتقديم الرعاية الطبية في الخطوط الأمامية لمقاتلي فرقة الحمزة، إلا أنها رفضت هي وممرضات سوريات أخريات هذه المهمة وبقين في مستشفى طرابلس. ونظراً لأن المستشفى يغطي جميع نفقات معيشتها وهناك إمكانية للحصول على الجنسية الليبية، قالت هـ هـ: «لا أخطط أبداً للعودة إلى سوريا. الوضع هنا أفضل بكثير، ولذلك فإنني أفكر في جلب عائلتي [من سوريا]».

ومع ذلك، حتى لو تم بالفعل مكافأة بعض المرتزقة بالتجنيس، فإن ذلك يتم مقابل أوضاع عمل هشة للغاية ومحفوفة بالمخاطر – برعاية مسؤولي الدولة الليبية والتركية والشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تجاهلت حقوق الإنسان الخاصة بهم وحقوق السكان الذين يحفظون لهم الأمن حالياً. وإن حقيقة أن السوريين على استعداد لقبول هذه العروض الهشة للحصول على جنسية أجنبية تشير إلى مدى يأس الكثيرين للهروب من الظروف الإنسانية المزرية في سوريا. ولقد تأكّد الوضع الهش وغير المستقر للمرتزقة السوريين في الخارج من خلال المعاملة التي تلقّوها بعد وقوعهم في الأسر أثناء القتال في ليبيا وناغورنو كاراباخ. وفقاً للمقاتلين الذين ما زالوا في ليبيا وكذلك أولئك الذين عادوا مؤخراً، فإن الضرب والتعذيب أمر روتيني في معسكرات الاعتقال التابعة للجيش الوطني الليبي التابع لحفتر. وعلاوة على ذلك، بصفتهم مرتزقة، لا يتمتع الأسرى السوريون بسُبل الحماية المعيارية بموجب القانون الدولي الممنوحة لأسرى الحرب؛ وعلى الرغم من تبادل الأسرى في بعض الأحيان، فإنه تمت إعادة بعض مقاتلي الجيش الوطني السوري إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية حيث يواجهون خطراً شديداً كأفراد مرتبطين بالجيش الوطني السوري الموالي للمعارضة. وفي غضون ذلك، في أرمينيا، أدين مرتزقة الجيش الوطني السوري الذين وقعوا في الأسر خلال الصراع في ناغورنو كاراباخ بتهمة الإرهاب، ومن المرجح أن هذه الملاحقات السريعة المغلقة لم تستوف المعايير الدولية للإجراءات القضائية العادلة.[٢٠] وأخيراً، كما يبيّن التقرير أدناه، من الواضح أن العديد من المرتزقة وعائلاتهم لم يحالفهم الحظ مثل أولئك الذين حصلوا على الجنسية وغيرها من المزايا الموعودة. وبدلاً من ذلك، قوبلوا بخيبة أمل وتفاقم انعدام الأمن مع تراجع الفصائل والسماسرة عن مثل هذه العروض.

ضابط من الشرطة الحرة في عفرين، الملقب بـ "أبو سراقب،" يقف قريباً من المرتزقة السوريين الذين يخدمون في قوات حفظ الأمن الليبية التابعة لوزارة الداخلية الليبية، طرابلس، ليبيا، 13 تموز/ يوليو 2020 © سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

خامساً: الاستغلال: سرقة الأجور والتجنيد القسري والانتهاكات في الخارج

٥. الاستغلال: سرقة الأجور والتجنيد القسري والانتهاكات في الخارج

سرقة الأجور

أدّت أعمال التجنيد والتوريد التي يغلب عليها طابع السمسرة والتشتت بين مختلف فصائل الجيش الوطني السوري إلى مزيد من الاستغلال والعنف، سواء بين السوريين الذين أُجبروا على القتال في الخارج وبينهم وبين المجتمعات المحلية حيث أصبحوا الآن لاعباً أساسياً. وإن الشكل الرئيسي الذي اتخذه هذا الاستغلال هو السرقة المنهجية للأجور التي وثّقناها، حيث تعرّض المقاتلون الفرديون للاحتيال بانتظام من قبل كبار الشخصيات في الجيش الوطني السوري. وفي ليبيا، ورد أن هذه الممارسة بدأت بعد الخفض التدريجي للأعمال العدائية في صيف ٢٠٢٠. حيث شرح عنصر سوري في لواء محمد الفاتح الذي سافر إلى ليبيا مع فرقة السلطان مراد كيف أنه:

> «بعد أن انتهى القتال وهدأت الأمور، حاول القياديون في فرقة السلطان مراد الاستيلاء على أجور المقاتلين السوريين الذين كانوا يعملون تحت إمرتهم. وقضينا ثلاثة أشهر دون أن نتقاضى أجراً، وبعد أن طلب كل منا سلفة قدرها ٣٠٠ دولار أمريكي، أعطونا ١٠٠ دولار فقط واحتفظوا بالباقي. وكان من يقف وراء ذلك هو سامي أبو عبدو (نائب قائد الفرقة) وفهيم عيسى والقائد حميدو الجحيشي.»

ومن الجدير بالذكر أن المرتزقة الذين كانوا في ليبيا أبلغوا عن سرقة الأجور خاصة بعد أن هدأت حدة القتال الأشد ضراوة. ويأتي هذا التوقيت كتذكير بأن عناصر من الجيش الوطني السوري، مثل العديد من الأطراف الأخرى في النزاع السوري، لديهم في الواقع مصلحة مادية راسخة في إطالة أمد الأعمال العدائية.[٢١]

وأصبح العنف المسلح، أولاً في سوريا والآن في ساحات القتال الخارجية، مصدر دخل مهم لمجموعات الميليشيات. فعندما يتوقف العنف، تتوقف هذه الإيرادات أيضاً – وينطبق هذا حرفياً في حالة العمولات التي حصل عليها قادة وسماسرة الجيش الوطني السوري من تركيا مقابل أعمال التجنيد.

وفي الوقت نفسه، في ناغورنو كاراباخ، بدأت سرقة الأجور أيضاً مع تدفق التمويل التركي من خلال العديد من السماسرة الخاصين وفصائل الجيش الوطني السوري التي غالباً ما كانت تعرض عقوداً مختلفة قليلاً. وفي حين أن الدُفعة الأولية من المقاتلين في ليبيا في مطلع عام ٢٠٢٠ تلقوا عقوداً مكتوبة من الجهات التي قامت بتجنيدهم، إلّا أنه بحلول وقت التجنيد من أجل ناغورنو كاراباخ، لم يكن هناك سوى وعود شفوية للمجنَّدين. ومن الواضح أن هذا الطابع غير الرسمي قد ساهم في أنماط الاستغلال الموصوفة هنا. وأخبر أحد السماسرة باحثينا الميدانيين أنه في حملة التجنيد من أجل ناغورنو كاراباخ، اقترحت تركيا مبدئياً عقوداً مدتها ثلاثة أو ستة أشهر مع المقاتلين تنص على رواتب شهرية قدرها ٣,٠٠٠ دولار أمريكي وتعويضاً للعائلات يبلغ إجماليها ٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي في حالة وفاة المقاتل. غير أن السمسار أوضح أن الجماعة المسلحة لن تقدّم كل هذه الأموال للمقاتل. وفي المقابل، كانت تحجب جزءاً من المال مقابل منحه موافقة فورية على السفر والالتفاف على المتطلبات الصحية التي تفرضها تركيا اسمياً. وأضاف السمسار أن «الجماعات المسلحة دائماً ما تخرق العقود وتعطي للمقاتلين رواتب تتراوح بين ٨٠٠ و١,٤٠٠ دولار أمريكي. ويتلقّى المقاتل ٣٠٠ دولار أمريكي فقط في ناغورنو كاراباخ، ويتم تسليم المبلغ المتبقّي لعائلته في سوريا». وبالإضافة إلى ذلك، فإنه تم

دفع النقود في الكثير من الأحيان بالليرة التركية بدلا من الدولار الأمريكي كما قد وُعد أصلا. وتنافست كل من الجماعات المسلحة على تسجيل أكبر عدد من المقاتلين من أجل أن تستولي على جزء من رواتبهم أو الدعم المالي الذي تقدمه لهم تركيا. وقدّم شاهد مقيم في شمال غرب سوريا أجرينا معه مقابلة عبر الإنترنت شرحاً مفصلاً عن هذه الظاهرة:

«ذهبت إلى مقر فرقة السلطان مراد مع ٢٠ شاباً، وأبدينا اهتمامنا بالذهاب إلى أذربيجان. وعرضوا على المقاتل راتباً شهرياً قدره ١,٤٠٠ دولار أمريكي، و٣,٠٠٠ دولار أمريكي لقائد الكتيبة، و٢,٥٠٠ دولار أمريكي لنائبه. ثم توجهنا إلى مقر لواء سليمان شاه والتقينا بالمسؤول عن التجنيد، حاتم دياب، الذي قال إنهم يعرضون على المقاتل ١,٨٠٠ دولار و٤,٠٠٠ دولار لقائد الكتيبة و٣,٠٠٠ دولار لنائبه.»

التجنيد القسري والانتهاكات في الخارج

في الأشهر الأخيرة، كانت هناك تقارير عن تجنيد قسري، وتحديداً في ليبيا، حيث طالبت تركيا بالخدمة العسكرية الإلزامية الدورية وتوريد الأسلحة من فصائل الجيش الوطني. ويواجه أفراد هذه الفصائل الطرد والتهجير إذا رفضوا هذه المطالب. حيث اعترف مقاتل من لواء سليمان شاه (المعروف سابقا باسم العمشات) لباحثينا الميدانيين بأنه هو وما يقرب من مائة آخرين طُردوا من الفصيل بعد رفضهم المشاركة في جولة عسكرية أخرى في ليبيا. «بعد أن رفضنا السفر إلى ليبيا، طردنا اللواء [من الوحدة] وطردنا من شيخ الحديد، وهي المنطقة الخاضعة لسيطرة اللواء في عفرين». وعلاوة على ذلك، أُجبِروا على ترك ممتلكات كانوا يعيشون فيها وكانت في الأصل مملوكة لأكراد والتي أعاد الفصيل مصادرتها. وفي الحالات التي رفضت فيها فصائل الجيش الوطني أوامر بتنفيذ الخدمة العسكرية الإلزامية، كما هو الحال مع الجبهة الشامية، سحبت تركيا دعمها المالي لاحقاً.

كما أدّت طبيعة اقتصاديات حرب المرتزقة إلى تكريس الاستغلال ومصادرة الممتلكات في المجتمعات التي تم إرسال مقاتلين سوريين إليها. ففي المدن الليبية مثل طرابلس ومصراتة، حيث يتمركز العديد من المرتزقة السوريين، أدى التنافس على عقود التجنيد والتوريد بين فصائل الجيش الوطني السوري إلى عنف داخلي وانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. حيث قال شاهد من لواء محمد الفاتح إنه في ١٧ تموز/يوليو، قُتل مقاتلان من لواء صقور الشام في مواجهة نجمت عن تقسيم الموارد، وقبل شهر من ذلك، قُتِل الضابط أبو حمودة العزيزي في فرقة السلطان مراد، في اشتباكات ناجمة عن قضايا تتعلق بأسعار صرف العملة. وغالباً ما اتخذت انتهاكات الحقوق شكل النهب والاستيلاء على الأراضي والممتلكات المدنية والاتّجار بالجنس. ووفقاً لعضو في فرقة السلطان مراد، هناك أيضاً اتّجار بالأسلحة على نطاق واسع حيث أنه

«يمكن لأي عنصر [في ميليشيا] أن يأخذ سلاحاً ويبيعه، لكن الشخص الذي يفعل ذلك أكثر من غيره هو قائد فرقة المعتصم بينما الشخص الأكثر نشاطاً في بيع الذخيرة هو ع. ج.، قائد فرقة الحمزة. وعلاوة على ذلك، يستغل قادة بعض الجماعات الليبية السوريين في هجمات على منازل [خاصة]، بحجة أن سكانها عملاء [لحفتر والجيش الوطني الليبي]. ويعتبر السوريون سرقة هذه المنازل جزء من غنائم الحرب العادلة، لأنها [كما يُزعم] مُلك لعملاء.»

ويحاكي هذا السلوك جرائم الحرب التي اتُهمت فصائل الجيش الوطني السوري بارتكابها في شمال غرب سوريا منذ عام ٢٠١٦,[٢٢] وبينما قامت فصائل الجيش الوطني السوري بسلب ومصادرة ممتلكات في الشمال الغربي تابعة لمن يزعم أنهم «عملاء» لقوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد، فإنها تفعل الآن الشيء نفسه مع أولئك الذين تعاونوا ظاهرياً مع خصوم آخرين للحكومة التركية خارج سوريا – حتى لو كانوا في الواقع مدنيين.[٢٣]

عائلة نازحة في مخيمات ريف ادلب الشمالي © صوت العاصمة

سادساً: الاحتيال على العائلات

٦. الاحتيال على العائلات

يتسبّب تجنيد المرتزقة بآثار ضارة بشكل كبير على الظروف الاجتماعية والمادية للنساء والأطفال الذين يُترَكون في سوريا. ففي حين أن بعض العائلات قد استفادت بشكل واضح (على سبيل المثال، تلك التي حصلت على الجنسية الليبية)، إلا أن معظم العائلات التي تحدثنا معها عانت من مزيد من الهشاشة الاقتصادية والتفكّك الأسري بسبب الارتزاق. حيث اقتضى ذلك عموماً رحيل الرجال الذين غالباً ما يكونون المعيل الوحيد، وهو غياب يمكن أن يكون له آثار كارثية في السياق الإنساني العصيب لسوريا، حيث يعاني أكثر من ٦٠٪ من السكان من سوء التغذية. على سبيل المثال، طُرِدت أم البراء البالغة من العمر ٢٢ عاماً وطفلها البالغ من العمر عامين من مخيم للنازحين في عفرين من قبل عائلة زوجها بعد أن تبين أنه سافر للقتال في ليبيا. وقالت أم البراء لباحثينا إنها في البداية لم تكن تعلم أن زوجها، الذي ينحدر مثلها في الأصل من ريف حماة الغربي، قد غادر إلى ليبيا:

> «في البداية غادر المنزل لمدة ١٥ يوماً؛ كان ذلك عندما ذهب للتسجيل بلواء سليمان شاه في عفرين. ثم، وبشكل غير متوقع، اختفى لأكثر من شهر دون أن نعرف مكانه. ومن حيث لا ندري، أخبرنا أحد أصدقائه أنه سافر إلى ليبيا، وعند هذه النقطة طلبت عائلته أن نغادر إلى خيمة عائلتي في مخيم كفر حوم. وحمّلوني مسؤولية رحيل ابنهم إلى ليبيا وعدم إخبارهم بخطته للقيام بذلك – رغم أنني لم أكن أعرف شيئاً عنها. آمل أن يعود زوجي [من ليبيا] حياً، حيث أخبرني في المرة الوحيدة التي هاتفني بها منذ سفره أن الوضع هناك مروّع. ولم يكن الأمر كما وصفوه له [مسؤولو التجنيد]، وهو مجبر على البقاء هناك لمدة ثلاثة أشهر. ولم نسمع أخباراً عنه منذ ذلك الحين.»

وبالتالي، يُعتبر رحيل المقاتلين مصدر انعدام الأمن الاجتماعي واليأس الاقتصادي بين أفراد المجتمع السوري الأكثر ضعفاً.

وتتفاقم هذه الديناميكيات عندما تخدع المنظمات التي تجند المرتزقة العائلات بشأن مصير المقاتلين الذين قتلوا أو أسروا في الخارج. كان هذا واضحاً في شهادة امرأة نازحة من ريف حمص عرّفت نفسها لباحثينا الميدانيين باسم ن. هـ.، وكان زوجها حاتم (جندي انشق عن الفيلق الرابع التابع للجيش العربي السوري) قد ذهب إلى ليبيا مع فيلق الشام في مطلع شباط/فبراير ٢٠٢٠. وفي أيار/مايو، توقفت الاتصالات المنتظمة من حاتم فجأة وعلمت ن. هـ في النهاية أنه تم أسره مع اثني عشر مقاتلاً من فرقتي الحمزة والسلطان مراد. وناشدت هي وعائلتها قائد فيلق الشام في إدلب، سليل الحدار، الذي تنصّل من أي مسؤولية أو معرفة بشأن حاتم، لكنه وعد بأن الأجهزة الأمنية التركية ستؤمّن السجناء. وفي الواقع، لم تسمع شيئاً من السلطات التركية. وفي تموز/يوليو، أكد أحد أقارب ن. هـ.، الذي يعمل في المخابرات الجوية في حمص، أن حاتم وسجناء آخرين نُقلوا إلى سوريا وهم معتقلون في قاعدة حميميم الجوية. وتم إخبار ن. هـ أيضاً أن إصابات حاتم لم تتم معالجتها، وأن قدمه اليمنى لا تزال بحاجة إلى علاج إثر الرصاصة التي أصيب بها أثناء القتال. «لم نحصل على أي معلومات جديدة عن حاتم منذ ذلك الحين»، هذا ما أخبرتنا به ن. هـ بينما تنتظر الآن في وضع أكثر ضعفاً من ذي قبل، وفي هذه الأثناء تحاول هي وعائلتها التواصل مع السلطات المتعددة المعنية بالارتزاق السوري والتي تنصّل كل منها من مسؤولياتها تجاه عائلات المقاتلين الذين تم تجنيدهم دون التمتع بالحماية الممنوحة لأسرى الحرب من المواطنين. وكما هو الحال في كثير من الأحيان مع عائلات المفقودين أو المختفين قسراً، فإن الانتظار بيأس للحصول على المعلومات يسمح للآخرين

باستغلال العائلات من خلال الادّعاء بتقديم معلومات أو حتى لم الشمل مع أحبائهم مقابل تعويض.

وكانت عائلات السوريين، سواء الذين ذهبوا إلى ناغورنو كاراباخ إما مع الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا للقتال إلى جانب أذربيجان أو بأمر من الحكومة السورية المدعومة من روسيا للقتال إلى جانب أرمينيا، تشعر بالحيرة وغالباً ما كان يتم تضليلها من قبل مسؤولي التجنيد. وكما حدث مع المجنَّدين أنفسهم، لم يتم تزويد العائلات التي قابلها باحثونا الميدانيون بأي معلومات عن الوجهة الحقيقية لإخوتهم وأزواجهم وآبائهم. وأصيب العديد من الآباء بالصدمة لسماع أن أبناءهم كانوا يقاتلون في ناغورنو كاراباخ، بينما كانوا يعتقدون أنهم كانوا في ليبيا. ووصفت إحدى الأمهات، والدة مقاتل (تم التعريف عنه فقط باسم ج. س. وتم إرساله بشكل غير متوقع إلى ناغورنو كاراباخ) كيف:

> «كنا في حاجة ماسّة إلى المال، لذلك ذهب ابني إلى مكتب [السمسار] س. الحربي بنيّة الانضمام إلى جماعته المسلحة (لواء الحربي). وهناك أقنعوه بالسفر إلى ليبيا بعد الإشارة إلى الراتب المجزي. وسجّل اسمه لكن لم يتم نشره على الفور. وتم استدعاؤه في ١٥ أيلول/سبتمبر وتم إبلاغه أن رحلة جوية ستتجه قريباً إلى ليبيا. وغادر ابني المنزل في اليوم التالي. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، اتصل بنا من قاعدة حميميم الجوية من هاتف محمول لأحد الضباط وقال إنه كُلف بحماية المرافق الحيوية في ليبيا؛ وكانت هذه آخر مرة سمعنا فيها منه. وفي وقت لاحق، أخبرنا أشخاص من مكتب الحربي أن ابني وشباناً آخرين نُقلوا إلى أرمينيا بدلاً من ليبيا، زاعمين أن لديهم نقصاً في أعداد المقاتلين هناك. ذهبنا إلى المكتب للاستفسار عن مكان وجوده وقيل لنا إنه سيعود عند أداء واجبه الوطني. وأكدوا لنا أنه حصل بالفعل على أجر شهرين وأنه لا يزال في أرمينيا.»

بينما تعتقد والدة ج. س. أنه لا يزال على قيد الحياة، لقي ما لا يقل عن عشرة سوريين جندتهم القوات الروسية حتفهم في القتال. واستلم بعض أفراد عائلاتهم جثثهم، بينما صدرت تعليمات لأفراد آخرين باستلام الجثث من مستشفى حمص العسكري أو مطار دير الزور؛ إنه ما زال غير معروفا إذا فعلا كانوا قادرين على ذلك في النهاية.

وفي حالات أخرى، تم تأكيد مقتل العشرات من مرتزقة الجيش الوطني السوري في كل من ليبيا وناغورنو كاراباخ، ومع ذلك أثيرت قضايا التعويضات المستحقة لعائلاتهم. حيث تم حجب الجنسية الكاملة والتعويض المالي الموعود لعائلات المجندين الذين لقوا حتفهم في ناغورنو كاراباخ وليبيا إما جزئياً من قبل فصائل الجيش الوطني أو أن العائلات لم تحصل على الجنسية أو التعويض المالي على الإطلاق. فلم تحصل عائلة عثمان، على سبيل المثال، على الجنسية التركية بعد مرور قرابة عام كامل على وفاته. وبالفعل، اعترف سمسار التجنيد الذي تحدثت معه سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأن الفصائل لم تعطِ سوى مبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي من أصل مبلغ ٧٥ ألف دولار أمريكي وفقاً للوعد المنصوص عليه في العقود. وكشفت المقابلات مع عائلات المقاتلين القتلى أنه في بعض الحالات لم تُدفَع لهم حتى هذه المبالغ المقتطعة. على سبيل المثال، قالت والدة أحد مقاتلي الجيش الوطني السوري البالغ من العمر ٣٠ عاماً والذي تم التعريف عنه باسم ياسين ج. الذي قُتل في ليبيا في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، لباحثينا الميدانيين إنه

> «ابني البكر والشخص الوحيد الذي يعيلني. بعد زفافه مباشرة، أخبرني وزوجتَه أنه قبل عرضاً للذهاب إلى ليبيا للقتال مع الجيش الوطني السوري. ولم يكن قد مضى على زواجه سوى يوم واحد عندما سافر إلى ليبيا وقُتل هناك بعد أسبوع واحد فقط. ترك زوجته بعد يوم واحد فقط من زواجهما، وعادت جثته إلينا بعد أسبوع فقط. حيث تم نقلها من ليبيا إلى تركيا، وأحضرها إخوته من معبر جرابلس ورأيتها مغطاة بآثار شظايا. وبعد ذلك دفنّاه في مخيم الكرامة شمال إدلب. ولم نتلقّ أي تعويض مالي، ولا حتى ليرة، ولم نحصل على الجنسية.»

مجلس الأمن في الأمم المتحدة يناقش الوضع في سوريا، نيويورك، تشرين الأول/ أكتوبر 2019 © الأمم المتحدة

سابعاً: التحليل السياسي والقانوني والتوصيات

٧. التحليل السياسي والقانوني والتوصيات

لطالما قامت أطراف خارجية مختلفة في النزاع السوري بتمويل قوات للقتال بالوكالة داخل سوريا لخدمة مصالحها الجيوسياسية. ويمثل تجنيد المرتزقة السوريين في النزاعات المسلحة خارج البلاد عام ٢٠٢٠ امتداداً لهذه الممارسة، وكذلك تعبيراً عن اليأس الإنساني العام في سوريا الذي تفاقم وسط الأزمات الاقتصادية وأزمات الصحة العامة في العام الماضي. كما لا تُظهر ظاهرة الارتزاق أي علامات على الانحسار، على الرغم من انخفاض وتيرة النزاع في ليبيا وناغورنو كاراباخ وحقيقة أنها أسفرت عن مقتل مئات السوريين حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.[٢٤] وستوفر النقاط الساخنة الجديدة في جميع أنحاء المنطقة وخارجها المزيد من الفرص للقوى الدولية لدعم تدخلاتها الجيوسياسية من خلال استغلال المعاناة الإنسانية في سوريا.[٢٥] وأخيراً، تضيف اقتصادات الحرب المحلية التي ظهرت حافزاً أكبر لمواصلة هذه الممارسة. ومع ذلك، إذا كان نشر المقاتلين السوريين في الخارج يعكس تدويل النزاع السوري، فإنه يشير أيضاً إلى تورط عدد من الدول والجهات الفاعلة الدولية. وهم مسؤولون عن إنهاء هذه الممارسة وفقاً لاتفاقيات وآليات متعددة للقانون الدولي.

وكما هو موضح في هذا التقرير، فإن تجنيد وسلوك المرتزقة السوريين ينتهك بوضوح الاتفاقيات الدولية المختلفة. حيث أن هذا أولاً وقبل كل شيء انتهاك للاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم. وإن العديد من الدول المتورطة في ظاهرة الارتزاق السوري هي من الدول الموقّعة على هذه الاتفاقية، لكنها تتجاهل الالتزامات التي تنطوي عليها، بما في ذلك ليبيا وأذربيجان وأرمينيا وسوريا. ويتعيّن على تركيا وروسيا الانضمام إلى هذه الاتفاقية ووقف تجنيدهما للمرتزقة السوريين. وفي ليبيا على وجه التحديد، يشكل نشر تركيا وروسيا لمقاتلين سوريين مسلحين انتهاكاً لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن على ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحقيق المفتوح للمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا يعني أن المسؤولين والقادة الأتراك والروس قد يخضعون للملاحقة القضائية الدولية بسبب سلوك المرتزقة السوريين الذين يشرفون عليهم هناك. ومن شأن مشاركة وزراء ومكاتب بيروقراطية في الدولة الليبية في منح الجنسية للمرتزقة السوريين أن يجعل كذلك حكومة الوفاق الوطني ضالعة في انتهاكات القانون الدولي.

وأخيراً، سواء في حالة ليبيا أو ناغورنو كاراباخ، فإن الضلوع المستمر (بدرجات متفاوتة) للشركات العسكرية والأمنية الخاصة مثل شركة سادات ومجموعة فاغنر في الارتزاق السوري ينطوي على مسؤوليات قانونية منفصلة تقوم على أساس «الممارسات الفُضلى» للشركات العسكرية والأمنية الخاصة المنصوص عليها في «وثيقة مونترو». ويجب أن تلتزم تركيا وروسيا (بصفتهما دولتي منشأ ودولتين متعاقدتين)، بالإضافة إلى ليبيا وناغورنو كاراباخ (بصفتهما دولتَي إقليم) بهذه المعايير. على سبيل المثال، يمكن أن تشير انتهاكات الجيش الوطني السوري التي وثّقناها في ليبيا إلى تورّط منظمة سادات، وبالتالي تركيا وليبيا، لإخفاقهما في الاختيار الصحيح للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وإخفاقهما في الطلب من تلك الشركات الامتناع عن الضلوع في «جرائم خطيرة»، مثل جرائم العنف، والجرائم الجنسية، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والفساد. ومن المحتمل أن يشير وجود أسرى روس في عمليات تبادل الأسرى إلى استمرار دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مثل مجموعة فاغنر في تجنيد المرتزقة وسلوكهم، حتى وإن بدى هذا غير واضح للعديد من المرتزقة أنفسهم.

ويمثّل نشر المرتزقة السوريين أحد جوانب مشكلة معقدة للغاية وواسعة النطاق، تطرحها الآن اقتصادات الحرب التي ظهرت لأول مرة في سوريا، من أجل الإنفاذ الدولي لحقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، هناك مجموعة واسعة من الضحايا ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بدءاً من عائلات المرتزقة في سوريا نفسها إلى المدنيين في ليبيا وناغورنو كاراباخ. ومن شأن ضمان حصول هؤلاء الضحايا على قدر من الإنصاف ومساءلة الجناة أن يزيد من احتمال وجود مجموعة متنوعة من عمليات العدالة والتدخلات الاجتماعية على مستويات متعددة من الولاية قضائية. ومع ذلك، يجب أن يُنظر إلى هذه الأمور على أنها تعزز بعضها البعض، نظراً لأن الارتزاق في الخارج يعمل على إثراء وتقوية بعض الجماعات المسلحة الأكثر إجراماً في سوريا نفسها، ولاسيما الجماعات المدعومة من تركيا في الشمال الغربي. وإن تحميل هذه الجماعات والدول المتعاقدة معها مسؤولية أفعالها في ليبيا وناغورنو كاراباخ سيدعم الجهود المبذولة لمنع الانتهاكات في سوريا نفسها. وفي نهاية المطاف، يجب أن يعالج حل عادل ومستدام لمشكلة الارتزاق السوري الظروف الإنسانية اليائسة التي تدفع آلاف السوريين للسعي إلى مثل هذه الأعمال الخطيرة في المقام الأول، واقتصاديات الحرب التي تطورت نتيجة لذلك.

التوصيات

على الدول منع استغلال المرتزقة السوريين وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

- تركيا/روسيا: وقف تمويل وتجنيد الجماعات المسلحة أو الأفراد السوريين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بغرض الارتزاق من القتال في الخارج. وبصفتها قوة محتلة في شمال غرب سوريا، تُعتبر تركيا مسؤولة قانوناً عن إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة مع فصائل الجيش الوطني السوري التي شاركت في ممارسات تجنيد استغلالية – بما في ذلك في مخيمات النازحين.
- تركيا/روسيا: التأكد من أن ممارسات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتماشى مع المبادئ الموضحة في «وثيقة مونترو»[٣٦]، وتحديداً في تعاملها مع الجماعات المسلحة السورية التي تتعاقد معها من الباطن. وبصفتهما دولتين تتعاقدان مع شركات عسكرية وأمنية خاصة مثل مجموعة فاغنر وسادات، يجب عليهما احترام القانون الدولي الإنساني في تحديد نطاق عمليات هذه الشركات بحيث لا تشارك في أدوار قتالية أو تقوم بأنشطة ينبغي أن تكون من اختصاص الدول (مثل الإشراف على الأسرى السوريين في ليبيا).
- تركيا: مراقبة ومنع أنشطة تجنيد المرتزقة في مخيمات النازحين في مناطق شمال غرب سوريا الخاضعة للسيطرة التركية.
- سوريا: إطلاق سراح مرتزقة الجيش الوطني السوري الذين تم أسرهم في ليبيا ونقلهم إلى سوريا، كجزء من برنامج أوسع لعمليات الإفراج عن السجناء في البلد.
- ليبيا/أذربيجان: رصد ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات حقوق العمال التي يرتكبها المرتزقة السوريون والشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل بموافقة الدولتين. وبصفتهما دولتي إقليم، يجب عليهما مقاضاة هذه الجماعات على الجرائم المرتكبة على أراضيها وفقاً لمعايير المحاكمة العادلة، والتنسيق مع الدول المتعاقدة لتحديد مجالات العمليات المناسبة.
- ليبيا/أذربيجان: سحب الجنسية التي مُنحت كمكافأة على المشاركة في القتال، وسحب الجنسية من المقاتلين ودعمهم للبقاء في البلد بشكل قانوني أو المغادرة بطريقة تحترم حقوقهم. ووضع سياسات رادعة أوسع نطاقاً.

- توفير الإنصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق العمال التي ارتكبها المرتزقة السوريون والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مثل العائلات السورية التي تعرّضت للاحتيال من قبل مسؤولي التجنيد، والليبيين الذين نُهبَت منازلهم من قبل فصائل الجيش الوطني السوري.

ينبغي على الجماعات المسلحة السورية أن تقوم بما يلي:

- وقف تجنيد السوريين بقصد الارتزاق من القتال، وخاصة عندما يكون هؤلاء الأفراد من الأطفال.
- توفير الإنصاف لعائلات المرتزقة التي تعرّضت للاحتيال من قبل سماسرة التجنيد ولم تحصل على التعويضات الموعودة.
- الالتزام باحترام حقوق الإنسان في المناطق التي تمارس فيها سيطرة فعلية أو وظائف شبيهة بوظائف الحكومة، سواء في سوريا نفسها أو في البلدان الأجنبية التي تم إرسالها إليها (مثل الشرطة المدنية في ليبيا/أذربيجان). ورفض نشر المرتزقة من قبل تركيا/روسيا، أو أي دولة أخرى. وتقديم التزام علني بعدم قبول دور المرتزقة من الحلفاء أو الدول التي تقدّم المساعدة الأمنية.
- في حالة الجيش الوطني السوري، يجب أن يتم ذلك كجزء من جهد أوسع لفرض عقوبات تأديبية على أعضائه للانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان التي ارتكبوها في شمال غرب سوريا.

ينبغي على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام بما يلي:

- التحقيق مع، ومساءلة، الدول والأفراد المتورطين في تجنيد ونشر مرتزقة سوريين. ويمكن أن يتم ذلك من خلال فرض عقوبات مستهدفة على المسؤولين الحكوميين الذين يلعبون دوراً أساسياً في عمليات منح الجنسية، والقادة العسكريين المسؤولين عن العمليات القتالية، ورجال الأعمال الذين لديهم صلات معروفة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وفي حالة المرتزقة السوريين في ليبيا، هناك أساس قانوني لمثل هذه الأفعال بالنظر إلى أن استخدام المرتزقة هناك ينتهك الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على عمليات النقل العسكرية إلى البلد.
- مساءلة المسؤولين الليبيين/الأذربيجانيين المتورطين في قبول المرتزقة المجندين، بما في ذلك فرض عقوبات مستهدفة على المسؤولين المشاركين في هذه العملية.
- معالجة الوضع الإنساني البائس في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا، لاسيما من خلال زيادة إيصال المساعدات الغذائية والطبية التي يمكن أن تقلل من الحافز الذي تعرضه عقود المرتزقة.
- قيام مجلس الأمن الدولي إعادة فتح معبر باب السلام الحدودي، ودعم فتح معبر حدودي.
- دعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمرتزقة السوريين الذين عادوا من القتال في الخارج. وعلى الرغم من أن التصميم الدقيق لمثل هذه البرامج يتجاوز نطاق هذا التقرير، إلا أنه يمكن تصميمها على غرار التدخلات السابقة في سياقات مثل سيراليون حيث تلقّى المقاتلون السابقون تدريباً مهنياً وتعويضاً مقابل نزع السلاح.

الجهات الفاعلة في مجال العدالة (الادّعاء العام الأوروبي، منظمات حقوق الإنسان):

- دعم جهود منظمات المجتمع المدني والأفراد السوريين لمساءلة تركيا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عن انتهاكاتها للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي هي طرف فيها.
- دعم منظمات المجتمع المدني الليبية والأذربيجانية في التعامل مع ضحايا انتهاكات الحقوق التي ارتكبتها مجموعات المرتزقة السورية والشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة على هذه الأراضي.

الاقتباسات

١ Frederic Wehrey, “Among the Syrian Militiamen of Turkey’s Intervention in Libya,” *The New York Review of Books* (blog), January 23, 2020, https://www.nybooks.com/daily/2020/01/23/among-the-syrian-militiamen-of-turkeys-intervention-in-libya/.

٢ Bethan McKernan, “Syrian Rebel Fighters Prepare to Deploy to Azerbaijan in Sign of Turkey’s Ambition,” *The Guardian*, September 28, 2020, https://www.theguardian.com/world/2020/sep/28/syrian-rebel-fighters-prepare-to-deploy-to-azerbaijan-in-sign-of-turkeys-ambition.

٣ Bassem Mroue, “Armenia-Azerbaijan Conflict Draws in Fighters from Mideast,” *Associated Press*, October 9, 2020, https://apnews.com/article/lebanon-ap-top-news-middle-east-armenia-international-news-8844757c278590b171b498cb78a0c5bb; Elizabeth Tsurkov, “The Syrian Mercenaries Fighting Foreign Wars for Russia and Turkey,” *The New York Review of Books* (blog), October 16, 2020, https://www.nybooks.com/daily/2020/10/16/the-syrian-mercenaries-fighting-foreign-wars-for-russia-and-turkey/.

٤ Sean Mcfate, “America’s Addiction to Mercenaries,” *The Atlantic*, August 13, 2016, https://www.theatlantic.com/international/archive/2016/08/iraq-afghanistan-contractor-pentagon-obama/495731/.

٥ Neil Hauer, “Putin Has a New Secret Weapon in Syria: Chechens,” *Foreign Policy* (blog), August 4, 2017, https://foreignpolicy.com/2017/05/04/putin-has-a-new-secret-weapon-in-syria-chechens/.

٦ “UAE Firm ‘luring Sudanese Men to Fight’ in Libya, Yemen,” The New Arab, January 25, 2020, https://english.alaraby.co.uk/english/news/2020/1/25/uae-firm-luring-sudanese-to-fight-in-libya-yemen.

٧ *War by Contract: Human Rights, Humanitarian Law, and Private Contractors*, ed. Francesco Francioni and Natalino Ronzitti (Oxford: Oxford University Press, 2011).

٨ Michael Rubin, “Has SADAT Become Erdogan’s Revolutionary Guards?,” American Enterprise Institute, May 30, 2017, https://www.aei.org/foreign-and-defense-policy/middle-east/has-sadat-be-/come-erdogans-revolutionary-guards

٩ Syrians for Truth and Justice, “Government Policies Contributing to Growing Incidence of Using Syrians as Mercenary Fighters,” *Syrians for Truth and* Justice, November 2, 2020, https://stj-sy.org/en/government-policies-contributing-to-growing-incidence-of-using-syrians-as-mercenary-fighters/.

١٠ Al Hurra News, “#al-haki al-Suri – haqiqat irsal Turkiya li-Suriyyin li-l-harb bayna Arminiya wa Adharbayjan #shihadat_al-hurra,” October 10, 2020, https://twitter.com/alhurranews/status/1314702180394430471?s=21

١١ “Perpetrators,” Institute for the Study of Human Rights - Columbia University, accessed April 29, 2021, http://www.humanrightscolumbia.org/peace-building/perpetrators.

١٢ UN Human Rights Council Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, ”Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic,” August 14, 2020, https://undocs.org/A/HRC/45/31.

١٣ “Al-Marsad al-Suri: Turkiya tanshir samasara fi al-mukhayyimat al-Suriyya li-tajnid ‘al-murtaziqa,’“ Alhurra, August 9, 2020, https://www.alhurra.com/syria/٢٠٢٠/٠٨/٠٩/المرصد-السوري-

تركيا-تنشر-سماسرة-في-المخيمات-السورية-لتجنيد-المرتزقة

١٤ Syrians for Truth and Justice, "Syrian Mercenaries in Libya: Fraudster Commanders and Recruits Involved in Serious Violations," *Syrians for Truth and Justice*, March 18, 2021, https://stj-sy.org/en/syrian-mercenaries-in-libya-commanders-and-recruits-involved-in-serious-violations/.

١٥ Syrians for Truth and Justice, "Syria-Libya: Child Soldiers Stranded at Mitiga International Airport," *Syrians for Truth and Justice*, March 10, 2021, https://stj-sy.org/en/syria-libya-child-soldiers-stranded-at-mitiga-airport/.

١٦ "Turkish-Backed Syrian Rebels Used Child Soldiers, pro-Government Think Tank Report Reveals," *Stockholm Center for Freedom*, November 20, 2020, https://stockholmcf.org/turkish-backed-syrian-rebels-used-child-soldiers-pro-government-think-tank-report-reveals/.

١٧ "Libya: Violations Related to Mercenary Activities Must Be Investigated – UN Experts," UN Human Rights Council, June 17, 2020, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/ DisplayNews.aspx?NewsID=25970.

١٨ Musab al-Ashqar, "Al-Hukuma al-Mu'aqqata tusdir qararan b-man' tajnid al-atfal bi-"al-Jaysh al-Watani," Baladi News, May 20, 2020, https://baladi-news.com/ar/articles/٦٠٧٩٨/الحكومة-المؤقتة-تصدر-قرارا-بمنع-تجنيد-الأطفال-بـ"الجيش-الوطني"

١٩ " أنباء عن نية تركيا منح الجنسية التركية لعائلات عناصر الجيش الوطني " Arab-Turkey, November 28, 2019, https://arab-turkey.com/2019/11/28/%d8%a3%d9%86%d8%a8%d8%a7%d8%a1-%d8%b9%d9%86-%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a7-%d9%85%d9%86%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a9/.

٢٠ "Armenia Convicts Two Syrians for Fighting for Azerbaijan," Eurasianet, May 6, 2021, https://eurasianet.org/armenia-convicts-two-syrians-for-fighting-for-azerbaijan.

٢٠ This is a defining feature of war economies, and has been studied in the Syrian context by Samer Abboud. See Samer Abboud, Syria, 2nd ed. (Medford, MA: Polity Press, 2018), 92-136

٢٢ Ammar Hamou, "Civilians the Only Innocent Party in 'Operation Peace Spring,'" Syria Direct, October 17, 2019, https://syriadirect.org/civilians-the-only-innocent-party-in-operation-peace-spring/.

٢٣ "Real Estate Seizures, Utilization, and Royalties… Who Protects Property Rights in Afrin?," Enab Baladi, July 29, 2020, https://english.enabbaladi.net/archives/2020/07/ real-estate-seizures-utilization-and-royalties-who-protectsproperty-rights-in-afrin/ ; "2.4. Members of and Persons Perceived to Be Collaborating with the SDF and YPG," European Asylum Support Office, August 28, 2020, https://easo.europa.eu/country-guidance-syria/24-members-and-persons-perceived-be-collaborating-sdf-and-ypg.

٢٤ "Turkey's Involvement in Libya: Mercenaries Return to Syria Suspended, despite Libyan-Libyan Agreement," The Syrian Observatory for Human Rights, December 5, 2020, https://www.syriahr.com/en/194797/.

٢٥ "Pakistan Denies Allegations of Turkey Sending Syria Militants to Kashmir," Middle East Monitor, December 7, 2020, https:// www.middleeastmonitor.com/20201207-pakistan-denies-allegations-of-turkey-sending-syria-militants-to-kashmir/.

٢٦ "The Montreux Document on Private Military and Security Companies," ICRC, June 11, 2021 https://www.icrc.org/en/publication/0996-montreux-document-private-military-and-security-companies

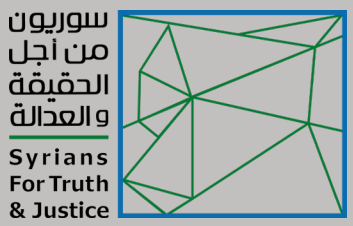

https://stj-sy.org/ar/ | @STJ_SyriaArabic

ar.syriaaccountability.org | @SJAC_info